بسم الله الرحمن الرحيم

أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية
مركز البحوث والنشر والاستشارات

المنتدى المصرفي التاسع والتسعون

بعنوان:

دور الصادرات غير البترولية في تحقيق توازن الميزان الخارجي

إعداد:

د. ابو القاسم محمد ابوالنور – أستاذ الاقتصاد المشارك – جامعة الخرطوم

أ. أماني حسين النور حميدة – دائرة الابحاث الاقتصادية والاجتماعية

يناير 2015م

1.1 مقدمة:

يعتبر قطاع الصادر من القطاعات الاقتصادية الهامة ذات الاولوية في الدول النامية، وذلك لان التصدير يمثل المحور الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية لأي بلد نامي فهو المصدر الاساسي لتمويل خطط التنمية القومية من عائد الموارد الاجنبية، وكذلك استجلاب احتياجات التنمية من الخارج على اساس التبادل التجاري بين الدول، اضف الى ذلك يساعد على استيراد السلع والخدمات الضرورية التي تتمثل في سلع الانتاج الصناعي بصورته النهائية من الالات والمعدات الثقيلة، الى سلع شبة مصنعة تدخل في الصناعات الوطنية، وكذلك المواد الغذائية والادوية.

وتعتبر الصادرات اهم مورد للنقد الاجنبي لكل دول العالم، بها تتم تغطية فاتورة الاستيراد وبناء احتياطيات النقد الاجنبي وتحقيق التوازن والاستقرار في سوق النقد الاجنبي، كما ان توفر العملات الصعبة بخلق حماية وتقوية للعملات الوطنية من مضاربة العملات الاخري. وزيادة الصادرات وتقليل الواردات مع حساب العمليات الاخرى لميزان المدفوعات يحدث استقرار وتوازن في الميزان الخارجي، وفي عام 2008 حقق السودان فائض في الميزان التجاري بلغ 2 مليار دولار وذلك يرجع لارتفاع صادر البترول ومشتقاته في الصادرات السودانية وانخفاض تكلفة فاتورة الاستيراد.

كما ان اهمية قطاع الصادر تتمثل آثارها الايجابية الخارجية في ايجاد الاسواق العالمية للصادرات وتحقيق عائد كبير الى داخل الاقتصاد للدول حيث انها توفر مورد استثماري مستمر ومشجع للمنتجين والمصنعين والمصدرين بزيادة نشاطاتهم التجارية، وينعكس ذلك في خلق صناعات ومشروعات جديدة تمثل دخل او زيادة دخل لكثير من المواطنين مما ينعكس علي المستوى المعيشي للمواطنين، فسياسة تنمية الصادرات خاصة الصادرات غير البترولية وسياسة احلال الواردات هو الطريق الذي قاد معظم الدول النامية الى تحقيق النمو والتنمية المستدامة.

2.1 أهمية البحث

اثر خروج البترول بعد انفصال جنوب السودان علي كافة القطاعات الاقتصادية، فقد فقد السودان ثلاثة ارباع انتاج البترول(الحقول النفطية في الجنوب)، ونصف الايرادات العامة الذاتية –وهو عائد الايرادات البترولية– وثلثين المدفوعات الخارجية (صندوق النقد الدولي تقرير 2012)، تبع ذلك تدهورت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي فبلغت 1.1% في عام 2012، وارتفعت معدلات التضخم الي 45%، وتدهور سعر الصرف كما زاد العجز في الميزانية العامة والعجز في الميزان التجاري. ففي فترة استغلال البترول حققت البلاد احتياطي من النقدي الاجنبي ما يعادل شهرين وثلاثة اسابيع وذلك يرجع للصادرات البترولية. ساهمت الصادرات غير البترولية بنسبة 24.1% منها الزراعية بنسبة 8.9% من اجمالي الصادرات، والصادرات البترولية بلغت مساهمتها 75.9%.

علية يري البحث تنمية وزيادة الصادرات غير البترولية سيساهم في تخفيف العجز في الميزان الخارجي، كما

سيساهم في زيادة انتاج وانتاجية المحاصيل الزراعية الموجه نحو الصادر مما يشكل توزيع امثل للنمو في الاقتصاد السوداني بدلا من التركيز علي قطاعات معينة في الصادر.

3.1 مشكلة البحث

التغيير الهيكلي للاقتصاد السوداني الذي حدث بعد فترة استغلال وتصدير البترول حيث اصبحت الصادرات البترولية تمثل 95% من الصادرات الكلية، بينما اصبحت الصادرات الزراعية تمثل 5%، علية اعتمدت الدولة بصورة كلية علي الصادرات البترولية واهملت جانب الصادرات غير البترولية. تبع هذا التغيير الهيكلي تدهور في نمو القطاعات الحقيقية مثل القطاع الزراعي الامر الذي ادي الي حدوث تدهور في المؤشرات الاقتصادية بعد خروج البترول المنتج في الجنوب. اضافة الي المعوقات والمشاكل التي تواجه قطاع الصادر وتعوق من ادائه وكفاءته، تتنوع هذه المشاكل مابين ضعف في التمويل يرجع اساسا الي ضعف الموارد ومحدوديتها، والي مشاكل ادارية تتعلق بالنظم الضريبية والجمركية ، مصحوبا بعدم استقرار السياسات الاقتصادية بصورة عامة والسياسة النقدية بصورة خاصة.

4.1 اهداف البحث

1. تحليل اثر انخفاض الصادرات الكلية علي الاقتصاد.
2. تقديرات الاستهلاك المحلي وفائض التصدير لكل سلع الصادر بهدف الانتاج من اجل التصدير.
3. توضيح اهمية القطاع الخدمي ليسهم في تطوير الصادرات.
4. تنمية البنية التسويقية لتسهيل التبادل التجاري للصادرات السودانية بين الدول.

5.1 منهجية الدراسة

سوف تستخدم الدراسة الاسلوب النظري الاستقرائي والتطبيقي باستخدام البيانات الثانوية وذلك بتناول الاحصائيات للسنوات السابقة عن الصادرات غير البترولية ومساهمتها في الاقتصاد، والتقارير والدوريات والمراجع التي تهتم بتناول الصادر وذلك من الجهات ذات الصلة. اضف الي تقدير نموذج انحدار متعدد لربط اثر العلاقة بين اداء الصادرات والناتج المحلي الاجمالي، وسعر الصرف، والتمويل المصرفي للفترة 1983- 2013.

2. المؤشرات الرئيسية والتحديات التي تواجه الاقتصاد السوداني

تشكل الصادرات موردا مهما للدولة لتوفير النقد الاجنبي لتغطية الاحتياجات الاساسية لنمو وتنمية الاقتصاد اذ تعد الصادرات حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية. ومن المعادلات السابقة نجد ان تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) والميزان الداخلي (الموازنة العامة) ينعكس مباشرة في تحريك كافة القطاعات الاقتصادية مما يزيد من النمو في الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي، وتوفير فرص العمل واستقرار سعر الصرف وانخفاض معدلات التضخم،

ولذلك يعد نمو الصادرات ايجابي علي نمو الدخل القومي ونمو متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي. ومن الملاحظ تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي طيلة الفترة (2000 – 2009) حيث حقق الناتج المحلي الاجمالي متوسط نمو بلغ 6.5%. فقد بلغ معدل النمو 10.9% في عام 2007 حيث ساهم الانتاج النفطي بنسبة مساهمة 18.6% من اجمالي القطاعات التي ساهمت في نمو الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام، مع استقرار تام في سعر الصرف وانخفاض معدلات التضخم، وقد انعكس ذلك في ارتفاع متوسط دخل الفرد من الدخل (تقارير بنك السودان السنوية). اما بعد انفصال الجنوب فقد بلغ متوسط نموه 2.5% خلال الفترة (2011– 2013).

قبل ظهور البترول كانت المنتجات الزراعية هي الركيزة الاساسية للصادرات السودانية بالرغم من ان هذه المنتجات هي مواد اولية الا انها استطاعت في عدة سنوات ان تحقق فائض في الميزان التجاري وقد مثلت عوائد القطن في فترة الستينات والسبعينات مورد مهم للنقد الاجنبي مما ساهم في استقرار سعر الصرف والتضخم، الا انه ومنذ ظهور البترول وتصديره في عام 1999 تغيرت تركيبة الصادرات، فبلغت الصادرات البترولية نسبة 95% من اجمالي الصادرات، والصادرات غير البترولية تمثل 5% للعام 2008. ففي عام 1999 مثلت الصادرات البترولية نسبة 35,4% والصادرات غير البترولية نسبة 64,6%، تغيرت هذه النسبة في العام التالي مباشرة حيث اصبحت الصادرات البترولية 75% مقارنة بنسبة 25% للصادرات غير البترولية ومنذ عام 2000 بدأت تقل مساهمة الصادرات غير البترولية خاصة (الزراعية) بصفة مستمرة (تقارير بنك السودان 1999–2008).

3. الصادرات والواردات خلال الفترة (2010–2013)

نسبة للاعتماد علي البترول ادت صدمة انفصال الجنوب وخروج عائدات النفط من تركيبه الصادرات الى آثار سالبة على مجمل النشاط الاقتصادي، فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من 5.2% في عام 2010 الى 2.7% و1.1% للعامين 2011 و2012 علي التوالي، ثم ارتفع الي 3.6% للعام 2013. ارتفع متوسط معدل التضخم من 18.9% في عام 2011 الي 44.4% في عام 2012 ثم انخفض الي 41.9% في عام 2013 بالرغم من الحزم الاقتصادية التي تم تطبيقها لاحتواء التضخم. تم تخفيض سعر الصرف من 2.67 جنية الي 4.42 جنية، تاثرت الميزانية العامة فبلغ العجز الحكومي 7.6 مليار جنية في عام 2012 بعد ان بلغ 9,1 مليار جنية للعام 2011 نسبة لخروج 75% من الايرادات البترولية وانخفاض مساهمة الايرادات غير البترولية (ضريبة القيمة المضافة، الدخل الشخصي، والرسوم الاخرى). في يوليو 2012. ويتوقع ان يصل العجز الحكومي الي 12 مليار جنية في عام 2014 نسبة لتضخم الانفاق العام بسبب التضخم وتدهور سعر الصرف وايضا زيادة الانفاق العام نفسه.

نتيجة لذلك بلغ العجز في ميزان المدفوعات حوالي 644.5 مليون دولار في عام 2011 عقب انفصال جنوب

السودان. ثم انخفض العجز الكلي لميزان المدفوعات في عام 2012 من 24.1 مليون دولار الي 17.6 مليون دولار للعام 2013 بعد ان ويعزي ذلك الي تحسن الحساب الجاري.(تقرير بنك السودان للعام 2013).

جدول رقم (1)

الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2013 (مليار دولار)

	2010	2011	2012	2013
الصادرات	7.6	7.2	3.7	7.1
الواردات	10.5	9.8	9.7	10.2
الميزان التجاري	(2.9)	(2.6)	(6)	(3.1)

المصدر: الادارة العامة للجمارك، التقارير السنوية خلال الفترة 2010-2013

ونتيجة للآثار السابقة انعكس ذلك علي الصادرات والوردات حيث ارتفع العجز في الميزان التجاري نسبة لانخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، حيث ارتفع العجز في الميزان التجاري من 2.6 مليار دولار في عام 2011 الي 6 مليار دولار في عام 2012 بنسبة زيادة بلغت 130.7% الامر الذي انحسرت معه احتياطيات النقد الاجنبي مما ادي الي زيادة تدهور سعر الصرف. وبالنظر الي الجدول اعلاه نلاحظ ارتفاع طفيف في الواردات من 9.7 مليار جنية في عام 2012 الي 10.2 مليار جنية في عام 2013 بنسبة زيادة بلغت 5.2% الامر الذي يوضح ضعف تحقيق سياسة احلال الواردات في الظروف الاقتصادية الحالية.

جدول رقم (2)

الصادرات (حسب سلع البرنامج الاسعافي) (2010-2013) **(مليون دولار)**

	2010	2011	2012	2013	التغيير%
المعادن	1034.3	1442.9	2186	1048.4	(52)
المنتجات الحيوانية	193.5	335.8	446.6	682.1	52.7
الصمغ العربي	23.8	81.8	67.1	134.8	100
القطن	40.4	27	11.8	102.7	770

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية خلال الفترة 2010-2013

جدول رقم (3)

الواردات(حسب سلع البرنامج الاسعافي)

خلال الفترة (2010-2013) **(مليون دولار)**

	2011	2012	2013	التغيير%
القمح	690.2	810.8	1027	26.6+
السكر	506	529	646	22.1+
زيوت الطعام	148	254	149	41.3-
ادوية ومعدات طبية	375.7	349	912	61.3+

المصدر بنك السودان المركزي،، التقارير السنوية خلال الفترة 2010-2013

ونلاحظ من الجدولين (2) و(3) اعلاه ان البرنامج الاسعافي للفترة 2012-2014 قد حدد انتاج وتصنيع وتصدير سلع البرنامج الاقتصادي، جاء في جانب الصادرات اربع سلع وهي المعادن والمنتجات الحيوانية والصمغ العربي والقطن. اما جانب الواردات فقد حدد احلال واردات السلع الاتية وهي القمح والسكر وزيوت الطعام والادوية الطبية. حقق البرنامج الاقتصادي نسبة نجاح في زيادة صادر المنتجات الحيوانية والصمغ العربي والقطن بنسب زيادة بلغت 52.7% و100% و770% علي التوالي، مع انخفاض صادرات الذهب بنسبة 52% للعام 2013. اما الوردات هناك ارتفاع في نسب استيراد سلع البرنامج الاسعافي حيث ارتفع استيراد القمح والسكر والادوية، ولعل لتدهور سعر الصرف اثر في ارتفاع تكلفة الاستيراد. اما الزيوت فقد انخفضت نسبة استيرادها. والعائق الرئيسي امام سياسة احلال الواردات هو ضعف التمويل وارتفاع تكاليف استيراد مدخلات انتاج هذه المحاصيل.

4. الصادرات غير البترولية

تشمل الصادرات غير البترولية الصادرات المعدنية (الذهب، النحاس، الكروم، .... الخ)، والزراعية (النباتية والحيوانية)، والصناعية. وقد انخفضت حصيلة الصادرات غير البترولية انخفاضاً طفيفاً من 3.1 مليار دولار عام 2012 الى 3.0 مليار دولار في عام 2013 ولعل ذلك يعود لانخفاض صادرات الذهب نسبة لتغيير سياسات بنك السودان المركزي الشرائية للذهب. ويمكننا ان نفصل اداء الصادرات بالسلع للفترة 2008-2013 ادناه (التقرير السنوي لبنك السودان 2013).

جدول رقم (4)

الصادرات غير البترولية للفترة (2008- 2013) **(مليون دولار)**

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الذهب	112	403.4	1018	1441.7	2157.6	1048.4
خردة حديد ونحاس وكروم	-	11.1	16.3	14.2	28.6	29.9
حيوانات حية ولحوم	46	188.8	179.5	296.2	409.6	609.5
السمسم	141.8	143.3	167.3	223.3	223.5	472.4
الصمغ العربي	60.9	33.1	23.8	81.8	67.1	134.8
القطن	61.8	42.1	40.4	27	11.8	102.7
الجلود	3.2	16.6	14	39.6	37	72.6
محاصيل اخري	82.7	39.9	13.9	56.5	53.7	188.7
اخري	112	163.5	249.4	132	125.4	414.1
اجمالي الصادرات غير البترولية	620.4	1041.8	1719.6	2312.3	3111.1	3073.1

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي، التقارير السنوية خلال الفترة 2008-2013

رسم بياني رقم (1) الصادرات غير البترولية حسب السلع (بالدولار) للفترة (2008-2013)

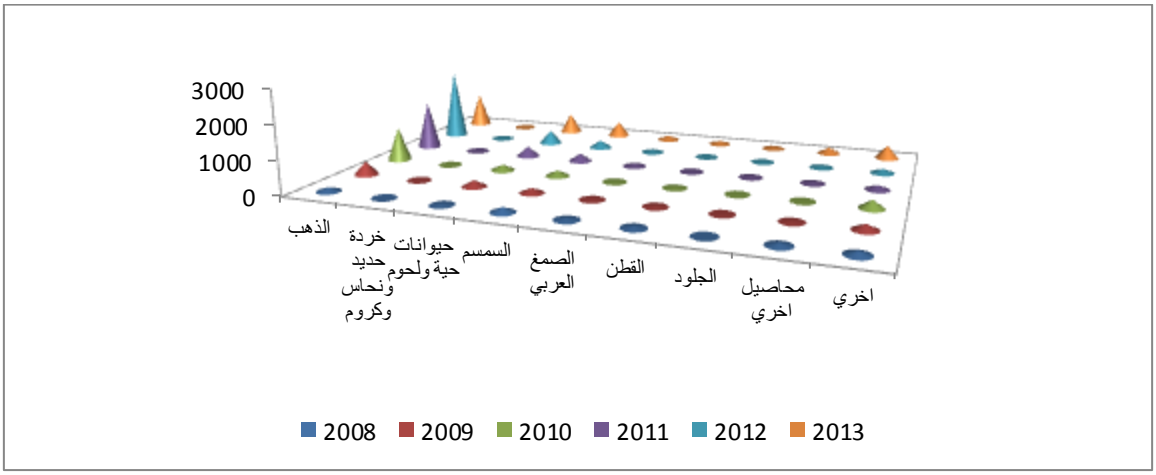

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا علي بيانات الجدول رقم (4)

من الرسم اعلاه نلاحظ انخفاض مساهمة الصادرات الزراعية مقارنة بالصادرات من الذهب، عدا ارتفاع طفيف في صادرات الحيوانات الحية والسمسم. كما نلاحظ انفاض صادرات الذهب في عام 2013.

1.4 الصادرات الزراعية

يتمتع السودان بميزات نسبية في انتاج كثير من المحاصيل الزراعية وعلى رأسها القطن والصمغ العربي والسمسم وكذلك يزخر بثروة حيوانية كبيرة، الا انه لم تفلح الجهود المستمرة لتنمية الصادرات الزراعية بالقدر المطلوب وما تحقق

نري انه دون الامكانيات الحقيقية التي تزخر بها البلاد والتي تشكل قاعدة كبيرة لانتاج العديد من سلع الصادرات الزراعية. وعليه ظلت الصادرات الزراعية محدودة حيث ان اغلب الانتاج يتم استهلاكه محليا، كما ان بعض سلع الصادرات تدهورت خصائصها الاساسية وقد فقدت الصفات التي كانت تتمتع بها في الاسواق العالمية مثال ذلك السمسم الابيض الناصع والفول السوداني (لجنة مكلفة لدراسة سلع الصادرات، وزارة التجارة الخارجية)، هذا غير المشاكل والمعوقات التي ترتبط بالقطاع الزراعي وهي كثيرة جدا نذكر منها ضعف الانتاج وتدني الانتاجية، وانخفاض مستويات جودة بعض منتجات الصادرات، ومعظم الصادرات هي مواد خام كالجلود وغيرها، هذا اضافة الى ضعف التمويل وارتفاع تكلفة انتاج بعض المحاصيل. فالقطاع الزراعي بالرغم من مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بنحو 30.6% في عام 2013 الا اننا نجد تدني نسبة تمويله من القطاع المصرفي فقد بلغت 6.4% في عام 2011 ثم ارتفعت الي 14.8% و16% للاعوام 2012 و 2013 مقارنة ببقية القطاعات غير الانتاجية، حيث يلاحظ تدني نسبة تمويل القطاعات الانتاجية بالتزامن مع تراجع مساهمتها في الصادرات(د.مسلم واماني، تحديات ادارة السياسة النقدية في السودان 2012) .

رسم بياني (2) ضعف نمو القطاعات الإنتاجية الحقيقة بالتزامن مع تراجع مساهمتها في الصادرات

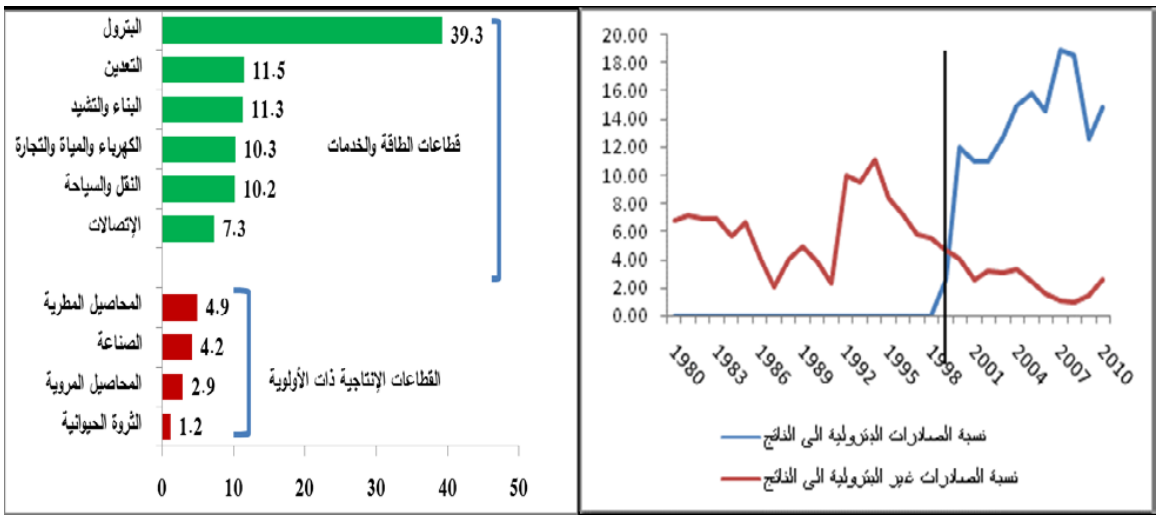

المصدر البنك الدولي،(السودان 2010).

ونلاحظ من الرسم (2) اعلاه تراجع نسب التمويل المصرفي للقطاعات الانتاجية وتراجع مساهمتها في الصادرات بالرغم من النمو الكبير الذي حققه الاقتصاد السوداني في تلك الفترة. ومن الملحق رقم (4) يمكن ملاحظة تذبذب انتاج وإنتاجية بعض سلع الصادر الهامة وبالتالي تراجع عائداتها.

كما ان ضعف التنافسية لكثير من السلع يرجع الى ارتفاع تكاليف الانتاج والترحيل والتخزين والتصدير والرسوم والجبايات، مما يرفع من اسعار الصادرات مقارنة مع السلع الاخرى في السوق العالمي حيث يعتبر عامل السعر حاسم

في تسويق المنتجات اذا توفر شرط الجودة مع السلع المنافسة.

تشكيلة الصادرات الزراعية:

حققت الصادرات الزراعية عائد قدر بحوالي 1994.8 مليون دولار في عام 2013 ، يأتي على راس هذه التشكيلة من حيث العائد المنتجات الحيوانية (انظر الجدول اعلاه رقم(4)). نلاحظ ارتفاع عائد الحيوانات الحية واللحوم والجلود الي 682.1 مليون دولار. نسبة لفتح اسواق جديدة في قطر والامارات اضافة الى صادرات الهدى الى المملكة العربية السعودية وبذلك بلغت مساهمتة من اجمالي الصادرات الزراعية 31%، ومن اجمالي الصادرات غير البترولية 19.8%، ومن اجمالي الصادرات الكلية 8.6%، وبالرغم من تدني المقدرة على صناعة اللحوم والمنتجات الجلدية. ثم يليه السمسم والصمغ العربي .اما القطن فقد سجل ارتفاع في العائد، فبعد ان حقق عائد يقدر بحوالي 11.8 مليون دولار في عام 2012 ارتفع الى 102.7 مليون دولار في عام 2013. وهناك بعض المحاصيل حققت وجود فعلي ومنافسة في السوق العالمي منها السمسم والثروة الحيوانية، وبعض انواع الخضر والفواكه مثل المانجو.

جدول رقم (5)

مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات للعام 2013

	من اجمالي الصادرات الزراعية %	من اجمالي الصادرات غير البترولية%	من اجمالي الصادرات الكلية%
الحيوانات الحية واللحوم	30.6	19.8	8.6
السمسم	23.7	15.4	6.7
الصمغ العربي	6.8	4.4	1.9
القطن	5.1	3.3	1.4
الذرة	3.9	2.5	1.1
الجلود	3.6	2.4	1
فول سوداني	2.1	1.4	0.6
الكركدي	0.9	0.6	0.2
حب البطيخ	0.2	0.1	0.05
محاصيل اخري	2.4	1.5	0.7
اخري	20.8	13.5	5.8

المصدر: تقرير بنك السودان السنوي للعام 2013.

الصمغ العربي لازال يعاني من بعض المشاكل الادارية والمتعلقة بتسويق المحصول. ونلاحظ ارتفاع مساهمة المحاصيل الواعدة مثل (السنمكة، البطيخ، الكركدي،... الخ).

رسم بياني (3) مساهمة الصادرات الزراعية لأجمالي الصادرات غير البترولية والكلية للعام 2013

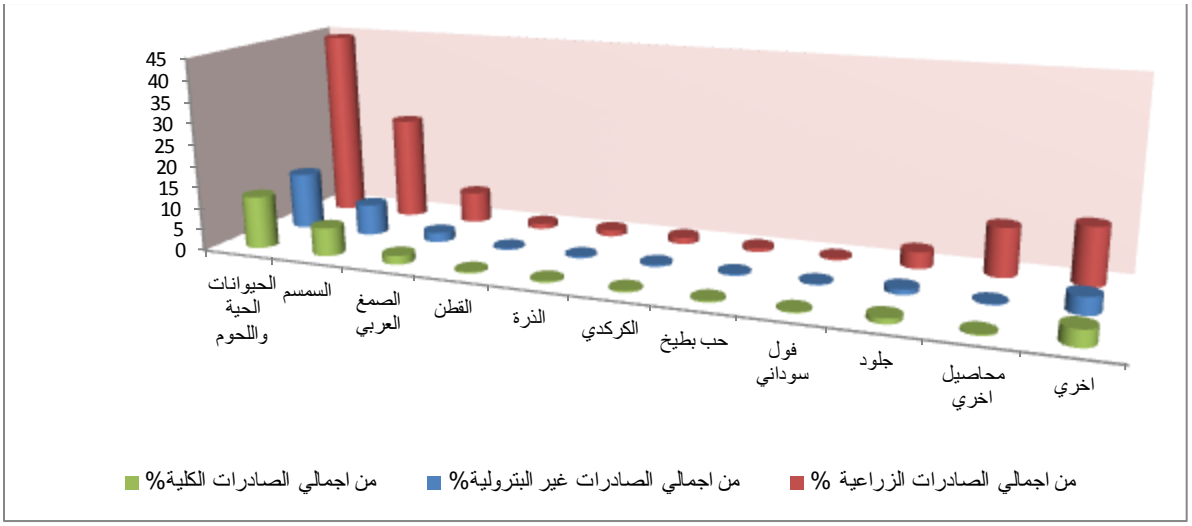

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا علي بيانات الجدول رقم (5)

2.4 الصادرات المعدنية:

ارتفعت مساهمة التعدين في الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا ملحوظا نتيجة لارتفاع انتاج الذهب وبلغت صادراته عام 2012 حوالي 2.15 مليار دولار بنسبة 69.3% من اجمالي الصادرات غير البترولية ونسبة 64% من اجمالي الصادرات الكلية، وقد ساهم في تخفيض العجز في الميزان التجاري كما ساهم في تحقيق جزء من استقرار سعر الصرف الجدول رقم (6) ادناه. اما في عام 2013 فقد انخفضت صادرات المعدنية الي 52% مقارنة بعام 2012 ولعل ذلك يرجع الي تغيير سياسات بنك السودان في شراء وتصدير الذهب.

جدول رقم (6)

مساهمة الصادرات المعدنية في قطاع الصادر للعام 2013

	من اجمالي الصادرات المعدنية%	من اجمالي الصادرات غير البترولية%	من اجمالي الصادرات الكلية%
الذهب	97.2	34.1	14.8
نحاس خردة وكروم	2.8	0.9	0.4

المصدر: بنك السودان المركزي

اصبح انتاج الذهب وتصديره من سلع البرنامج الاسعافي الثمانية، ومنذ زيادة انتاج الذهب ارتفعت مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي يؤكد زيادة معدلات النمو الاقتصادية اذا سارت زيادة الانتاج بهذه الكيفية

واتباع استراتيجية حديثة في التنقيب للذهب كما وفر فرص عمل لاكثر من 500 الف منقب (د. يوسف حسن، وأ.سيف النصر، بعض اثار انتاج وتصدير الذهب في السودان، 2013). كما ان للدولة عائد من التنقيب يتمثل في فرض الضرائب والرسوم التي تفرض على العاملين والشركات العاملة في التنقيب بالرغم من ان هناك موارد من التعدين لا تخضع للسلطات الحكومية مثل تعدين الافراد وبالتالي يمثل فقد لموارد يمكن ان تسهم في ايرادات الدولة.

3.4 الصادرات الصناعية

منذ الستينيات لم تساهم الصادرات الصناعية كثيرا في القطاع الخارجي. نجد ان معظم الصادرات هي مواد زراعية اولية ومواد مصنعة بسيطة لا ترقي الي مستوي الصادرات الصناعية للدول اخري. وتتكون المواد المصنعة في الصادرات من الزيوت الغذائية والسكر والمولاص والصدف والمنسوجات والامباز وتساهم جميعها بنسبة 3.2% من اجمالي الصادرات الكلية بالرغم من اتجاه الخطط والسياسات الي تصنيع الصادرات الزراعية واضافة قيمة للصادرات الزراعية. الضعف في اسهام الصادرات الصناعية يرجع اساسا الي ضعف سياسات القطاع الصناعي في جزب راس المال الاجنبي في الاستثمار في الصادرات الصناعية الموجه للصادر، مع ضعف امكانيات الاستثمار المحلي لتطوير هذا القطاع.. ربما يرجع ذلك لبعض المشاكل والمعوقات والتي يأتي التمويل علي راسها من جملة الصعوبات والمشاكل التي تواجه القطاع الصناعي، حيث بلغت نسبة تمويله للعام 2013 حوالي 16% من اجمالي التمويل المصرفي، اضف الي ذلك ارتفاع تكاليف الانتاج وارتفاع اسعار مدخلات الصناعة وضعف البنيات التحتية لقاعدة الصناعة وهناك صناعات قامت ولم يكتب لها التطوير على سبيل المثال وليس الحصر منها نذكر :

- **انتاج زيوت الطعام:** تدنت انتاجية الزيوت نسبة لتدني الانتاج والانتاجية بالرغم من التوسع النسبي في بعض المساحات الامر الذي ادي الي زيادة فاتورة الاستيراد.
- **انتاج الغزول:** تدني معدلات الانتاج نسبة لتوقف مصانع النسيج (مصنع نسيج شندي) وضعف منافسة المنتجات في الاسواق العالمية مع ارتفاع تكاليف الانتاج لارتفاع تكاليف الاقطان والضرائب والرسوم غير ضعف التمويل المقدم على الصناعة.
- **انتاج السكر:** تدني انتاج السكر بالرغم من قيام مصانع عديدة وقد ارتفعت فاتورة استيراده الي 22% للعام 2013 وتتجه الدولة الي خصخصت بعض مصانع السكر الامر الذي سيؤثر علي استقرار كمياته واسعاره.
- **انتاج الجلود:** ايضا من الصناعات التي لم تجد اهتمام مقدر حيث ان اضافة قيمة مضافة لهذه الصناعة يكسب البلاد عائد لايقل عن 40 مليون دولار سنوياً (تقرير وزارة الصناعة 2007) واسهام هذه الصناعة في الاقتصاد ضعيف بالرغم من توفر المادة الخام محليا، وقد اثرت سياسة فتح التصدير للجلود علي ارتفاع اسعار الجلود لمصانع الاحذية والمدابغ الوطنية، مع ضعف الاستثمار الوطني والاجنبي في هذا المجال الصناعي من اجل التصدير.

5. اثر بعض المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر علي اداء الصادرات

ومما سبق يتضح ان نمو الناتج المحلي الاجمالي ذو تاثير علي اداء الصادرات وقد تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد لقياس اثر اداء الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف والتمويل المصرفي الموجه نحو الصادر. والنموذج ادناه

$$Y_t = \alpha + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \beta_3 X_{3t} + \mu$$

حيث تمثل

Y_t = الصادرات

X_{1t} = سعر الصرف

$X_{2س t}$ = الناتج المحلي الاجمالي

X_{3t} = تدفق التمويل المصرفي للصادر

μ= الخطأ المعياري

Table (1): ANOVA Table

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.694E+08	3	1.231E+08	312.338	.000[a]
	Residual	1.143E+07	29	394203.696		
	Total	3.808E+08	32			

a. Predictors: (Constant), Export finance, Exchange Rate, GDP$

Table (2): Regression Coefficients a

Model		Unstandardized Coefficients		T	Sig.
		B	Std. Error		
1	(Constant)	502.659	200.312	2.509	.018
	Exchange Rate	-477.928	118.190	-4.044	.000
	GDP$	.189	.011	17.772	.000
	Export finance	-10.977	3.707	-2.961	.006

a. Dependent Variable: Exports

ومعادلتها هي:

$$Y_t = 502.659 - 477.928\, X_{1t} + 0.189X_{2t} - 10.977X_{3t} + \mu$$

Table (3): Model Summary[b]					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.985[a]	.970	.967	627.85643	2.169
a. Predictors: (Constant), Export finance, Exchange Rate, GDP$					
b. Dependent Variable: Exports					

والجدول (3) يوضح ان:

- قيمة معامل التحديد عالية (0.970) مما يعني ان 97% من التغير في الصادرات يفسر بواسطة التغير في المتغيرات المستقلة وهي: سعر الصرف، الناتج المحلي الاجمالي وتمويل الصادر المصرفي.
- يلاحظ ايضاً ان قيمة ديربن واتسون DW قريبة جداً من الرقم 2.0 مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في السلسلة الزمنية.

توضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد

- النموذج ككل يتمتع بجوهرية احصائية عالية حيث كانت القيمة الاحتمالية لاختبار F متناهية الى الصفر.
- أظهرت النتائج ايضاً ان هنالك علاقة عكسية دالة احصائياً بين الصادرات وسعر الصرف والتمويل المصرفي للصادر كما وجدت علاقة طردية دالة احصائياً بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي.

وبناءاً علي نتائج التحليل اعلاه نجد قوة لتاثير القطاعات الاقتصادية (القطاع الزراعي والصناعي والخدمي) معا علي تحفيز ونمو الصادرات خاصة الصادرات الزراعية. ويعتبر سعر الصرف من المؤشرات النقدية الهامة، وقد اثبتت دراسات اجريت علي عدد من الدول ان هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات حيث يودي سعر الصرف المرتفع الي انخفاض الصادرات وترتفع في المقابل تكلفة الواردات، ويعتبر قطاع الصادر من المكونات الهامه للناتج المحلي الاجمالي وبالتالي أي تغيير في عائد الصادرات يؤثر علي الناتج المحلي الاجمالي (تايلور 1993). كذلك العلاقة العكسية بين اداء الصادرات والتمويل المصرفي بمعني ان التمويل المصرفي لا يشجع زيادة الصادرات.

6. اثر سعر الصرف علي ميزان المدفوعات:

منذ 21 مايو 2012 تم تخفيض الجنية السوداني بنسبة 91% في السوق المنظم بحيث يصبح السعر 4.42 جنيه سوداني للدولار حتي تصبح الفجوة بين السوق الرسمي والموازي 2%، مع استثناء سعر صرف القمح 2.9 جنية سوداني

وهنالك سعر صرف الذهب (A gold Exchange Rate) وعلية تصبح الاثار المترتبة علي ميزان المدفوعات:

- التاثير علي فاتورة الاستيراد حيث ستزداد تكلفة الواردات، ونلاحظ ان هناك زيادة في بعض سلع البرنامج الاسعافي خاصة القمح والزيوت النباتية والحيوانية ويعني ارتفاع في تكلفة الاستيراد.
- انخفاض حصيلة الصادرات بنسبة 65.1% يعني انخفاض العرض الاجنبي من العملات الصعبة الامر الذي سيودي الي زيادة مضاربة السوق السوداء، وهي نتيجة متوقعة اذا قارنا سعر الصرف في فترة حساب تركيز البترول والتي وفرت احتياطي اجنبي يقارب استيراد ثلاثة اشهر وقد كان للاحتياطي اثر في تثبيت سعر الصرف في تلك الفترة (محاولات اصلاح الجهاز المصرفي. د. صابر).
- تاثير سعر الصرف علي العمليات غير المنظورة في ميزان المدفوعات منها ارتفاع تكاليف السفر والعلاج والدراسة، وتحويلات الاجانب وغيره من المدفوعات غير المنظورة.
- هروب حصيلة الصادرات غير البترولية للسوق الموازي بالرغم من حوافز الصادر التي تمنح للمصدرين .
- انخفضت عائدات المغتربين السودانيين من 1.4 مليار دولار في عام 2011 الي 1.1 مليار دولار في عام 2012 دولار بنسبة 21% ويعتبر فرق السعر احدي اسباب هروب هذه العائدات الي السوق الموازي.
- سياسة Gold Exchange Rate ادت الي زيادة التوسع النقدي وزيادة معدلات التضخم

7. الطلب العالمي للصادرات غير البترولية:

لا توجد دراسات توضح حجم الطلب العالمي للصادرات غير البترولية، باستثناء دراسة قدمتها وزارة التجارة الخارجية في عام 1999 ودراسة اخري عن تنمية الصادرات غير البترولية لمجلس الوزراء 2008، بهدف مضاعفة عائد الصادرات السودانية وقد تناولتا اداء المحاصيل الهامة ويمكن هنا علي سبيل المثال ان نقدم اهم المحاصيل.

- القطن: يبلغ حجم الانتاج العالمي 113.9 مليون بالة، تقدر احتياجات السوق العالمي بحوالي 25 الي 30 مليون بالة . وقد بلغ متوسط الصادر السوداني 320 الف بالة للفترة 1992-1999، ولكن تدنت هذه الكمية فقد بلغت في عام 2013 حوالي 47.8 الف بالة تستهلك الصين سنويا بما قيمته7.7 مليار دولار بما قيمته من القطن، تقدر مساهمة السودان بنسبة 0.2% من اجمالي استهلاك الصين للقطن بالرغم من الصين تستورد من السودان بما يقارب 65.5% من الصادرات السودانية للعام 2011. ثم انخفضت النسبة الي 1.6% في عام 2012 نسبة للتغير الهيكلي للصادرات بخروج البترول.
- الصمغ العربي: حددت الدراسة حجم السوق العالمي للصمغ العربي 49 الف طن ، متوسط صادرات السودان 25 الف طن للفترة 1992-1999. وفي عام 2013 بلغ الانتاج العالمي 60 الف طن ساهم السودان في السوق العالمي بحوالي 36.3 الف طن.

- السمسم : يبلغ الانتاج العالمي 3 مليون طن حجم التبادل التجاري 600 الف طن ساهم السودان بمتوسط 150-180 الف طن، وبلغت جملة صادرات السمسم للعلم 2013 حوالي 239.4 الف طن بعائد 472.4 مليون دولار متصدر المرتبة الثانية للصادرات الزراعية بعد الثروة الحيوانية، والمرتبة الثالثة بعد الذهب لاجمالي الصادرات غير البترولية. تستورد السعودية نصف احتياجاتها من السمسم من السودان.

8. دور قطاع الخدمات في دعم الصادرات غير البترولية

تساهم القطاعات الاقتصادية عامة في تعزيز قدرات البلاد التصديرية من حيث الميزات النسبية في انتاج السلع (القطاع الزراعي)، واضافة قيمة مضافة للسلع والخدمات(القطاع الصناعي) اضف الي ذلك قطاع الخدمات الذي يمثل محور تفعيل اثر هذه القطاعات علي الاقتصاد الكلي ، حيث يعتبر هو الحل لايجاد الفرص التسويقية لما يستطيع ان يقدمه من خدمات مثل النقل بمختلف انواعه، وتسهيل الاتصالات وتبادل المعلومات عن العملاء والوكلاء والمصدرين باسرع وقت واقل تكلفة، ايضا تقديم الخدمات المالية والمصرفية والتامينية لقطاع الصادر، والدعاية والترويج والتعريف بالمنتجات السودانية وكافة الخدمات التي تدعم التعامل الخارجي من تحاويل وتسهيلات تجارية. مثل هذه الخدمات لا يقدمها الا القطاع الخدمي في الاقتصاد.

نخلص الي ان تطوير وتحديث قطاع الخدمات في الدولة يعكس مدي تقدم ونمو هذه الدولة ويكون احدي اسباب جذب الاستثمارات الاجنبية مما يمثل عائد يوفر نقد اجنبي ويساهم في دعم قطاع الصادر لذلك لابد من تحديث وسائل النقل (الجوي والبري والبحري) وتأهيل الموانئ السودانية بما يجعلها مؤهله الي استقبال الصادرات والواردات للدولة.

توسع السودان في خدمات عديدة في السنوات السابقة مثل التعليم العام والعالي ولكنه لم يتوسع في مجال التقنية الحديثة والبحث العلمي والتكنولوجيا وهي تعتبر خدمات رخيصة ذات معلومة قيمة لدعم الاقتصاد. ولذا يصبح لزاما تحديث الخدمات الالكترونية والتقنية حيث تسهل تكنولوجيا المعلومات ايجاد الشركاء التجاريين وتوفر معلومات عن الاسواق الحديثة وتعمل علي الترويج الالكتروني من خلال المواقع الرسمية والمعارض والدوريات والمجلات المتخصصة في هذا المجال حيث لازال هذا الجانب متخلف في الاقتصاد السوداني ويعيق التصدير والمصدريين بصورة واضحة. هذا غير الرسوم والجبايات التي تضعف اداء القطاع الخدمي لذا لابد من حوافز تشجيعية لهذا القطاع في مختلف مجالاته في مجال الخدمات المالية والمصرفية والنقل والتخزين والشحن والتفريغ وغيره.....الخ، وجذب الاستثمار الوطني والأجنبي لتأهيل البنيات التحتية للنقل وتأهيل الطرق القومية وتطوير النقل الرخيص (السكك الحديدية)، تخصيص تمويل مصرفي مخصص للشركات العاملة في مجالات التعبئة والمدابغ والمسالخ بنسبة تحدد سنويا، كما يمكن توجيه التمويل الاصغر ليخدم خدمات صغار المصدرين والمستوردين.

9. النتائج والتوصيات

خلصت الدراسة الي ان هناك نتائج من اهمها:

1. انخفاض عام في الصادرات السودانية بترولية وغير بترولية الامر الذي يستوجب سرعة معالجة هذا الخلل من خلال ايجاد مزيد من الشركاء من اجل الاسراع بزيادة معدلات الانتاج البترولية الحالية، وزيادة الصادرات غير البترولية.
2. انخفاض في نسبة الصادرات الزراعية بسبب انخفاض في الانتاج الكلي، وانخفاض في بعض الصادرات الزراعية مقارنة بالانتاج المحلي خاصة الثروة الحيوانية.

لكن يبقي المهم وهو ضرورة التركيز علي الصادرات غير البترولية الزراعية، وزيادة الصادرات الزراعية تعكس الاستغلال الامثل للموارد الطبيعة الهائلة التي يزخر بها السودان من خلال مضاعفة الانتاج الزراعي والصناعي والتحول الي سياسة اضافة قيمة مضافة الي الصادرات الزراعية حتي يتحقق مردود اقتصادي واجتماعي يتمثل في حماية الاقتصاد الوطني من الاعتماد علي ثروة ناضبة الي الاعتماد علي ثروات متنوعة في سلع زراعية مصنعة ذات قيمة مضافة عالية مثل الغزول والمنسوجات والاحزية واللحوم وبدرة الصمغ العربي وغيره من السلع التي تساعد علي استقرار الاقتصاد اذا ما تعرض أي محصول لتقلبات عالمية وبالتالي تامين لعائدات الصادر وتوفير مزيد من العملات الحرة التي تحافظ علي استقرار وتقوية العملة الوطنية اضف الي ذلك اعادة التوازن للميزان الخارجي واستقراره.

وقد استخلصت الدراسة الي ان انخفاض مساهمة الصادرات غير البترولية منذ 2002 وحتي الان يرجع الي عدة اسباب نذكر منها علي سبيل المثال وليس الحصر

1. تدني الانتاج والإنتاجية لبعض السلع الزراعية وانخفاض المساحات المزروعة لبعض السلع وانخفاض جودتها احيانا.
2. لايوجد انتاج من اجل الصادر وانما مايتم تصديره يعتبر فائض السوق المحلي حيث نلاحظ ان اغلب الانتاج يتم استهلاكه محلياً.
3. انخفاض التمويل المصرفي وارتفاع تكلفتة في تمويل القطاعات الانتاجية كما انه يعتبر تمويل قصير الاجل وتنمية هذه القطاعات تتطلب رأسمال طويل الاجل، اضف الي ان هناك مزاحمة من القطاع العام للقطاع الخاص في التمويل المصرفي.
4. ارتفاع تكاليف عملية التصدير، حيث تتعدد الرسوم والجبايات من جهات اتحادية وولائية علي سلع الصادر حيث بلغت 28 رسماً (تقرير تنمية الصادرات غير البترولية–مجلس الوزراء) الامر الذي يزيد تكلفة الصادر ويحبط ويعرقل خطط المصدرين ويرهق الصادرات السودانية بتكاليف تحد من منافستها في الاسواق الخارجية. وعلية يصبح ضرورة تحديث نظام عبور وتخليص الصادر وخفض الرسوم والضرائب ومنع الازدواجية .

5. تاثير السياسات الاقتصادية الكلية علي قطاع الصادر، حيث نجد ان اغلب السياسات الكلية لا تحفز زيادة الصادرات اضف الي ذلك وبسبب شح النقد الاجنبي عدم استقرار سعر الصرف وعدم استقرار معدلات التضخم وتغيير السياسات المالية بزيادة الضرائب وفرض الرسوم كتعويض للايرادات البترولية، يؤثر علي اداء المنتجين والمصدرين.
6. السوق العالمي هو الاهم لقطاع الصادر، وهناك دول نامية اتبعت اسلوب ترويج الصادرات من خلال انشاء وكالات خارجية، انشاء معارض دائمة خارجية، انشاء صناديق تسويقية تضم المصدر برأسمال كبير والمصدر برأسمال صغير، وأيضا من خلال الاشتراك في المواقع الالكترونية للتسويق والاشتراك في الدوريات العالمية من اجل توفير كافة المعلومات عن الاسواق الحديثة والمصدرين وخلق ترابط مباشر بين المصدر والمستورد بصورة مباشرة.
7. ضعف التقانة والبحث العلمي في مجال الصادر.

التوصيات:

لابد من ان تتضافر الدراسات في كل جانب من قطاع التصدير والاستراد حتي نصل الي الاهداف التي تحقق ترقية الصادر واحلال الوارد من خلال تطبيق السياسات الكلية التي تدعم هذا الجانب. ويمكن ان نخلص الي التوصيات التالية:

1. رفع شعار الانتاج من اجل الاكتفاء المحلي (احلال الوارد) والتصدير، خاصة انتاج المواد الغذائية والقمح.
2. في مجال زيادة الانتاج والانتاجية، المحافظة علي معدلات نمو القطاعات الانتاجية خاصة القطاع الزراعي والحفاظ ما امكن علي عدم تذبذب الانتاج اوتقليص المساحات المزروعة حيث يمكن ان:
   - يتم تطوير الثروة الحيوانية وتنمية منتجاتها بتحقيق قيمة مضافة لها ولزيادة عائداتها للبلاد من خلال تبني عدة مشروعات لتطوير انتاج الحيوانات واعداد حظائر حديثة لتربيتها وتسمينها بصورة خاصة من اجل الصادر، وكزلك تطوير الصناعات الغذائية والجلدية من منتجاتها (الاستفادة من تجربة تنمية الثروة الحيوانية (اكوليد) في سوريا).
3. الاهتمام بتطبيق سياسة احلال الوارد
4. تطوير وتنمية القطاع الخدمي ليخدم قطاع الصادر ليقوم بمهمات النقل والتغليف والتعبئة والتخزين ومن ثم الترويج والتسويق الخارجي للصادرات السودانية. وتسهيل الاشتراك في الدوريات والمجلات العالمية الحديثة التي تتناول الاسواق الخارجية.
5. ويمكن توجيه التمويل الاصغر ليقدم خدمات لصغار المصدرين والمستوردين.
6. حماية قطاع الصادر بإصدار السياسات الكلية الاقتصادية الي تدعم ذلك، خاصة سياسات سعر الصرف. وكذلك تقييد الموازنة العامة التي تؤثر سلبا علي اداء الحساب الجاري.

7. تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي للتصنيع من اجل التصدير وتوفير الدعم اللازم لذلك.
8. قيام دراسات حديثة لتتناول حجم الطلب العالمي لكل الصادرات غير البترولية في السودان واظهار جوانب المنافسة والميزات النسبية التي يتمتع بها السودان.

المراجع:

1. حسن خيرالدين- تنمية الصادرات غير البترولية للبلاد العربية – الوحدة الاقتصادية العربية – 1977.
2. مسلم احمد الامير، وأ.اماني حسين النور، تحديات ادارة السياسة النقدية في السودان في ظل تطبيق مبادئ النظام المصرفي الاسلامي في القطاع المصرفي، فريدريش ليبرت الالمانية 2012.
3. صابر محمد الحسن- محاولات اصلاح الجهاز المصرفي السوداني- مخطط الوثائق بنك السودان-2006.
4. يوسف حسن احمد وسيف النصر ابراهيم – بعض اثار انتاج وتصدير الذهب في السودان- اكاديمية السودان للعلوم المصرفية المنتدي (92). 2013.
5. وزارة الصناعة والاستثمار- حقائق وارقام حول : الصناعة في السودان-مايو 2001.
6. وزارة التجارة الخارجية- لجنة دراسة الانتاج والتصدير لبعض سلع الصادر الرئيسية والتسويق (1992-1999)- 2000.
7. وزارة التجارة الخارجية- تجارة السودان الخارجية خلال عامي 2008-2009- ادارة التخطيط وحدة ابحاث السوق- 2010.
8. تقارير بنك السودان السنوية.
9. مجلس الوزراء- دراسة حول تنمية الصادرات غير البترولية- الامانة العامة لهيئة المستشارين، ديسمبر 2008.
10. مجلس الوزراء- دور قطاع الخدمات في دعم الصادر- الامانة العامة لهيئة المستشارين، 2007.
11. البنك الدولي- " السودان: الطريق نحو نمو واسع ومستدام" – تقرير رقم 54718، 2009.

مراجع باللغة الانجليزية:

1. Abdelgadir Salih, Institutional Review of the Planned Economic Partnership Agreement (EPA) and Trade Policy Implementation in the Sudan, November, SENIS Study.
2. International Monetary Fund, Country Reports(Sudan) 2011 and 2012.
3. John B. Taylor, The Monetary Policy Transmission Mechanism : An Emprical a frame Work, The Journal economic Prespectives 1995.